



ISSN: 3078 – 2767 Online

الاثار المترتبة على تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020) (دراسة قياسية).

The effects of exchange rate fluctuations on the Libyan Economy during the period of (1980-2020) (an Econometric study).

عبد الرزاق صالح الشباح^{1*}، خالد عبد العاطي موسى²، ابتسام أجويده محمد العوزي³

المستخلص:

شهد النظام الاقتصادي الليبي تقلبات عديدة نتيجة لما شهدته اسعار الصرف من تغيرات كان لها بالغ الاثر على النمو الاقتصادي لذا استهدفت الدراسة التقدير القياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980-2020م)، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية وتم استخدام التحليل الوصفي والكمي من خلال نموذج قياسي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL) ووضحت نتائج الدراسة من خلال معلومات الاجل القصير للنموذج القياسي ان سعر الصرف له تأثير معنوي سالب على معدل النمو حيث انه بزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة سوف تؤدي الى انخفاض معدل النمو بمقدار 9.5 وهي تدل على العلاقة العكسية ما بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والأداء الاقتصادي كما تشير نتائج التحليل ان معامل التحديد المعدل بلغ نحو (42%) من التغيرات في معدل النمو ترجع الى سعر الصرف ووضحت الدراسة بضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد الليبي ووضع سياسة سعر صرف مدروسة لما لها من تأثير على المتغيرات الاقتصادية وخلق نظام اسعار جيد والمحافظة على سعر الدينار الليبي وتحقيق معدلا تضخم منخفضة حتى يتم استقرار قيمة الدينار الليبي والعمل على الحد من السوق الموازي للدينار وتحويل الاموال عن طريق السوق الرسمي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك

الباحث الاول^{1*}: عبد الرزاق صالح الشباح، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، البريد الإلكتروني: abdelrazksaleh@gmail.com
الباحث الثاني: خالد عبد العاطي موسى، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، البريد الإلكتروني: khaled.allafi@omu.edu.ly
الباحث الثالث: ابتسام أجويده محمد العوزي، التعليم التقني درنة، ليبيا، البريد الإلكتروني: Ebtamelaz9@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 7 ابريل 2026; قبول البحث: 3 يونيو 2026; النشر الإلكتروني: 1 سبتمبر 2026

<https://doi.org/10.66358/sozusa.v5i3.002>



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

First Author*¹ :Abdulrazzaq Saleh Al-Shabbah, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Omar Al-Mukhtar University, Al Bayda, Libya,
E-mail abdelrazksaleh@gmail.com

Second Author: Khaled Abdel Ati Mousa, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Omar Al-Mukhtar University, Al Bayda, Libya,
E-mail khaled.allafi@omu.edu.ly

Third Author : Ibtisam Ajweida Mohammed Al-Azouzi Higher Institute of Science and Technology, Derna, Libya.
E-mail Ebtesamelaz9@gmail.com

Received: 7 April 2026; Accepted: 3 June 2026; Publish online: 1 September 2026

Abstract:

The Libyan economic system has witnessed many fluctuations as a result of the changes in exchange rates that had a significant impact on economic growth. Therefore, the study aimed to estimate the impact of real exchange rate fluctuations on economic growth in Libya during the period (1980-2020 AD) The study relied on secondary data and used descriptive and quantitative analysis through a standard model using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. The results of the study, through the short-term information of the standard model, showed that the exchange rate has a negative significant impact on the growth rate, as increasing the exchange rate by one unit will lead to a decrease in the growth rate by 9.5, which indicates the inverse relationship between the real effective exchange rate and economic performance. It was also found that the error correction coefficient was negative and statistically significant. This means that the error correction from the short term to the long term, which was estimated at about -0.907, is completed after about 13 months. The analysis results also indicate that the adjusted coefficient of determination amounted to about (42%) of the changes in the growth rate due to the exchange rate. The study recommended the restructuring of the Libyan economy and the establishment of a well-thought-out exchange rate policy, given its impact on economic variables. It also recommended the creation of a sound pricing system, the maintenance of the Libyan dinar's value, and the achievement of a low inflation rate to stabilize its value. It also recommended the reduction of the parallel dinar market and the transfer of funds through the official market to drive economic development

Keywords Economic growth – Exchange rate - GDP - Cointegration.

1. المقدمة:

يشير النمو الاقتصادي إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية، حيث يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، ويبرز الوضعية الاقتصادية للبلد، (مسكين، حبيك، 2018). كما تعتبر دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه من الأهداف الرئيسية لصانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار السياسي، وتساهم سياسة سعر الصرف مع غيرها من سياسات الاقتصاد الكلي في علاج الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية التي تعاني منها الدول وخاصه النامية في سعيها المستمر نحو تحقيق معدلات نمو مستدامة ومستوى ملائم من الاستقرار السعري (عقاب، 2022). ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي التأثير على الميزان التجاري ومن



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

ثم ميزان المدفوعات ويؤثر على الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على التنمية المحلية وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على الدخل الوطني، وهذا ينعكس مباشرة على التوازن الاقتصادي للدولة من خلال التحكم في نسبة التضخم وامتصاص البطالة كما تعد أسعار الصرف واحدا من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم النامية حيث أنها تؤثر على أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي (النمو الاقتصادي)، معدلات البطالة، وميزان المدفوعات وغيرها (فؤاد، 2022).

2. مشكلة الدراسة:

نتيجة اعتماده على أسعار الأسواق الدولية شهد النظام الاقتصادي في ليبيا تقلبات شديدة لاسيما في معدلات النمو الاقتصادي كما يعاني الاقتصاد الليبي من تغيرات هيكلية في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى وأنعكس ذلك سلبا على مجمل الأداء الاقتصادي. وبالنظر الى تطور اسعار الصرف وتطور الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا نلاحظ وبشكل عام ان هناك علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي (ساسي، مسعود 2017).

3. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من الدراسة هو تحديد أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ليبيا على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2020م) وذلك من خلال الاهداف الفرعية التالية:

- التقدير القياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980-2020م).
- وضع بعض التوصيات لصانعي القرار من خلال تزويدهم بنتائج توفر الوسائل والآليات والأدوات للحد من الآثار السلبية لتقلب أسعار الصرف والتكيف مع الصدمات الخارجية.

4. الاسلوب البحثي ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي لبيانات الدراسة لمعرفة العلاقة بين اسعار الصرف والنمو الاقتصادي في ليبيا بالاعتماد على البيانات السنوية لفترة الدراسة كما اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من مصادرها المختلفة مثل مصرف ليبيا المركزي، ووزارة الاقتصاد والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك تم الاستعانة بالبحوث والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة.

5. الدراسات السابقة:

بينت دراسة (الشلماني 2024) ، قياس أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة (1980-2022م) باستخدام نموذج ARDL بالاعتماد على سعر الصرف الحقيقي كمتغير مستقل والاستقرار النقدي المتغير التابع متمثلاً في القاعدة النقدية والتضخم كمتغير ضابط ، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتغير سعر الصرف الحقيقي والتضخم على الاستقرار النقدي ، وكذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تفعيل دور أدوات السياسة النقدية بهدف التحكم في عرض النقود واستقرار سعر الصرف مقابل



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

العملات الأجنبية والعمل على إصلاح الأجهزة المالية والمصرفية وتفعيل سوق الأوراق المالية لتكون ذات فاعلية لتمكين السلطات النقدية من استخدام ادواتها بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلاد.

كما هدفت دراسة (الجروشي والأخطل 2023)، إلى تحليل وقياس أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2015 باستخدام أسلوب الانحدار البسيط واختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل - جرانجر، وتوصلت نتائج الانحدار البسيط إلى انخفاض مرونة الواردات والصادرات بالنسبة للتغيرات في سعر الصرف في الأجلين الطويل والقصير، ونظراً لعدم استقرار السلاسل الزمنية مما يجعل نتائج الانحدار البسيط تمثل علاقة زائفة، تم تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل-جرانجر لتحديد وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات وبينت النتائج عدم وجود تكامل وعلاقة توازن في الأجل الطويل بين الواردات وسعر الصرف والصادرات وسعر الصرف، مما يؤكد ضعف أثر سياسة تخفيض سعر الصرف على مكونات الميزان التجاري ويرجع ذلك إلى طبيعة نظام الصرف المتبع وهيكل الواردات المتنوعة بسبب عدم وجود بدائل محلية، وهيكل الصادرات المركزة في النفط الخام.

وأوضحت (دراسة باب الله 2023)، أثر التغير في الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية على التغير في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2017 في ليبيا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية موجبة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة عن طريق المصارف التجارية والتي تعتبر من أهم المصادر والأكثر اسهاماً في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأوصت الدراسة بتفعيل دور الائتمان المصرفي وترشيد منح القروض المصرفية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والفعالة لدعم التنوع الاقتصادي للمحاولة من الخروج من الاقتصاد الريعي نحو اقتصاد أكثر تنوع وإنتاجية.

6. النتائج:

تم خلال هذه الدراسة تناول بعض العوامل المؤثرة في سعر الصرف بحسب النظرية الاقتصادية. بالإضافة إلى التقدير القياسي لإثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

6.1. التحليل القياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980 - 2020):

6.1.1. بعض العوامل المؤثرة في سعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة:

تشير جل الدراسات السابقة إلى أن الرقم القياسي، معدل التضخم، كمية النقود، ميزان المدفوعات، الميزانية العامة من أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي ومن خلال محاكاة النظرية الاقتصادية ببيانات الاقتصاد الليبي من خلال الجدول (1):

1. عرض النقود:

يشير جدول (1) إلى أن كمية النقود قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 2898.9 مليون دينار عام 1980 وحد أعلى بلغ نحو 122950.30 مليون دينار عام وبمتوسط عام بلغ نحو 27849.5 مليون دينار 2020. وبتقدير معادلة الاتجاه العام



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

لكمية النقود تبين أنها قد تزايدت بنحو 2556.235 مليون دينار سنويا وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (10.3 %) عند مستوى معنوية 0.05 خلال فترة الدراسة كما ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة F والتي بلغت نحو 94.911 كما هو موضح بجدول المعادلات (2).

2. معدل التضخم:

سجل معدل التضخم أدنى مستوى له عام 1991م حيث وصل إلى (-17.24 %)، بينما سجل معدل التضخم أعلى مستوى له عام 2017م ووصل إلى (28.46 %) (بمتوسط عام خلال الفترة بلغ نحو 5.2%) وقد يعزى السبب في ذلك إلى المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد وكذلك ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار ومشكلة السيولة والارتفاع في المستوى العام للأسعار بينما سجلت الفترة (2019-2020م) انخفاض في معدل التضخم، ولعل السبب في ذلك الإصلاحات الاقتصادية التي أخذها مصرف ليبيا المركزي والتي ساهمت في انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار وتوفير السيولة و

انخفاض في المستوى العام للأسعار. وبتقدير معادلة الاتجاه العام لمعدل التضخم تبين أنها قد تناقصت بنحو 0.020. سنويا وبمعدل نمو سنوي متناقص بلغ حوالي (1.6%) عند مستوى معنوية 0.05 خلال فترة الدراسة كما ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة F والتي بلغت نحو 0.041 كما هو موضح بجدول المعادلات (2).

3. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 30.6 عام 1980 وحد أعلى بلغ نحو 197.49 عام 2018 وبمتوسط عام خلال الفترة. بلغ 65.35 وبتقدير معادلة الاتجاه العام للرقم القياسي تبين أنها قد تزايدت بنحو 2.690 سنويا وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (3.3 %) عند مستوى معنوية 0.05 خلال فترة الدراسة كما ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة F والتي بلغت نحو 66.018 كما هو موضح بجدول المعادلات (2).

4. سعر الصرف الحقيقي:

تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.5193 دينار عام 1997 وحد أعلى بلغ نحو 2.5448 دينار عام وبمتوسط عام بلغ نحو 1.238 دينار 2005. وبتقدير معادلة الاتجاه العام لسعر الصرف الحقيقي تبين أنها قد تزايدت بنحو 0.036 دينار سنويا وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (3.1%) عند مستوى معنوية 0.05 خلال فترة الدراسة كما ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة F والتي بلغت نحو 25.342 كما هو موضح بجدول المعادلات (2).

5. ميزان المدفوعات:

ومن خلال بيانات جدول (1) والذي يوضح تطور ميزان المدفوعات نلاحظ ان رصيد ميزان المدفوعات ازداد من 119.67 مليون دينار كمتوسط خلال الفترة (1980-1999م) إلى 3697.2 مليون دينار كمتوسط خلال الفترة (2000-2020م)، بمتوسط عام بلغ نحو 1908.4 مليون دينار وسجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا مستمرا خلال السنوات (1981-1984م)، غير أنه خلال السنوات 1985، 1986 شهد رصيد ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا، ولكن لم يستمر طويلا حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا خلال السنوات 1987، 1988 اما خلال السنوات 1989م، 1999م فقد حقق ميزان المدفوعات فائضا باستثناء سنة 1993، 1998. ممكن أن يكون هذا التراجع



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

بسبب انخفاض أسعار النفط والظروف السياسية أما خلال الفترة من (2000-2020م) نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات حقق فائض مستمر منذ سنة 2000 ليواصل ذلك حتى سنة 2012 حيث سجل في سنة 2000م فائض بلغ نحو 3358.9 مليون دينار ليرتفع إلى 16898 مليون دينار رسنه 2012 غير أنه عاد إلى العجز خلال السنوات (2013- 2016). وصل أعلاه إلى 27406 مليون دينار رعام 2014 ويرجع ذلك إلى ربما إلى الظروف السياسية التي تمر بها البلاد من أقال الحقول النفطية وإيقاف تصدير النفط وكذلك انخفاض أسعار النفط وتقليص الإيرادات النفطية. وبتقدير معادلة الاتجاه العام لميزان الدفوعات تبين أنها قد تزايدت بنحو 200.095 مليون دينار سنويا وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (3.5%) عند مستوى معنوية 0.05 خلال فترة الدراسة كما ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة F والتي بلغت نحو 5.206 كما هو موضح بجدول المعادلات (2).

6. عجز او فائض الميزانية:

ومن خلال بيانات الجدول (1) حيث تظهر البيانات الواردة بتقارير مصرف ليبيا المركزي أن معظم الموازنات للسنوات المالية (1981-1991م)، 1995 قد سجلت عجزا ماليا بمتوسط بلغ نحو 195.62 مليون دينار خلال الفترة (1980-1999م) أي ارتفاع مستمر في المصروفات العامة وتدني في حجم الإيرادات العامة ، وهذا يشير إلى ضعف أداء التخطيط المالي بالموازنات العامة الليبية وعدم دقة وموضوعية وواقعية تقديرات الموازنة العامة ، حيث يتم وضع أغلب تقديرات الموازنة على أساس موازنة السنة السابقة إضافة إلى نسبة مئوية معينة حسب التقدير الشخصي ، أما خلال الفترة (2000-2020م) فقد سجلت عجزا ماليا خلال السنوات 2011، (2013-2017م)، 2020، ولكنها حققت فائضا في باقي السنوات من (2000-2010م)، 2012، (2018-2019م) بمتوسط بلغ نحو 2631.3 مليون دينار ومتوسط عام بلغ نحو 1217.84 مليون دينار وبتقدير معادلة الاتجاه العام للميزانية العامة تبين أنها قد تزايدت بنحو 238.439 مليون دينار سنويا وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (18.9%) عند مستوى معنوية 0.05 خلال فترة الدراسة كما ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة F والتي بلغت نحو 6.188 كما هو موضح بجدول المعادلات (2).

جدول (1) يوضح بعض العوامل المؤثرة في سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1980-2020م)

السنوات	معدل نمو الناتج الاجمالي المحلي	سعر الصرف الحقيقي بالدينار	الرقم القياسي للأسعار 100= (2015)	معدلات التضخم %	عرض النقود بالمليون دينار	ميزان مدفوعات بالمليون دينار	عجز او فائض الميزانية بالمليون دينار
1980	15.54	0.8495	30.6	--	2,898.9	1,903.20	27.6
1981	-16.62	0.8535	33.7	10.13	3,512.2	1,221.2	2,055.00-
1982	1.51	0.8254	35.3	4.75	3,232.3	596.2-	1,064.90-
1983	-4.70	0.7702	39.1	10.76	2,884.4	528.9-	1,054.80-
1984	-8.30	0.7145	43.9	12.28	2,711.4	491.3-	1,519.80-
1985	0.60	0.6779	47	8.2	3,492.3	803.6	1,106.80-
1986	-11.35	0.7113	49.5	4.21	3,041.5	167.9	1,555.90-
1987	-13.63	0.6671	51.7	4.44	3,438.6	315.8-	998.5-
1988	2.9	0.6472	43.4	-16.05	3,011.6	406.0-	918.2-
1989	16.24	0.6909	54.1	24.65	3,682.0	79.3	498.8-
1990	14.68	0.6435	54.3	0.37	4,645.4	325.9	11.6-
1991	6.18	0.6042	44.94	-17.24	4,442.7	60	112-
1992	5.41	0.5981	49.15	9.37	5,168.2	502.6	85.8
1993	-1.02	0.605	54.59	11.07	5,384.9	526.6-	167.8
1994	5.83	0.6136	57.38	5.11	6,057.4	137.3	448.8
1995	10.35	0.5566	61.54	7.25	6,372.4	703.3	949.4-
1996	15.504	0.5315	64.02	4.03	6,718.0	811.7	2,957.50
1997	11.95	0.5193	66.29	3.55	7,021.6	899.5	1,533.00



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

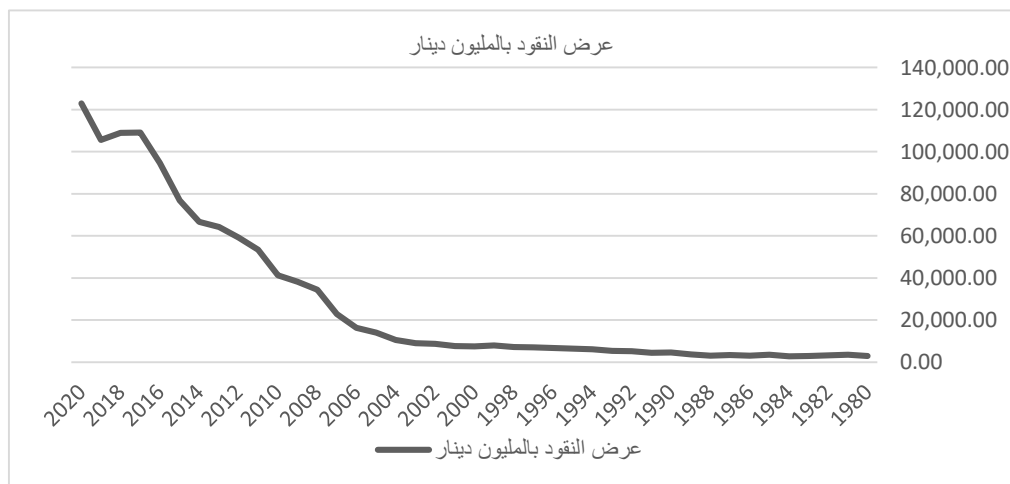
1,128.10	62.9-	7,187.7	3.71	68.75	0.5864	-8.629	1998
1,584.70	148	7,948.2	2.65	70.57	0.6026	11.61	1999
-195.62	119.67	4,642.585	*5.57	*49.68	0.6634	*6.73	*المتوسط
440.4	3,358.90	7,433.0	-2.9	68.52	0.7563	26.30	2000
1,162.50	870	7,703.8	-8.81	62.48	1.0148	0.87	2001
1,166.20	380	8,774.2	-9.8	56.36	2.1412	37.43	2002
942.8	5,252	9,029.2	-2.18	55.13	2.4075	26.46	2003
7,747.20	6,415	10,536.6	-2.19	53.92	2.3388	33.70	2004
17,600.30	20,991	14,028.1	6.23	57.28	2.5448	35.94	2005
27,683.50	23,182	16,343.0	1.54	58.16	2.4616	21.09	2006
22,483.30	24,983.00	22,837.5	6.16	61.74	2.2716	15.32	2007
28,625.70	19,650.00	3,4414.6	10.45	68.19	1.8874	27.85	2008
6,107.80	6,453.00	38,169.4	2.43	69.85	2.1	28.00	2009
7,004.30	5,671.00	41,321.2	2.43	71.55	2.1125	24.70	2010
6,553.20-	4,215.00	53,437.10	15.88	82.91	1.8874	46.25	2011
16,189.80	16,898.00	59,213.70	6.12	87.98	1.812	17.41	2012
10,519.90-	8,672.3-	64,299.40	2.57	90.24	1.7882	15.57	2013
22,270.90-	27,406.0-	66,732.70	2.22	92.24	1.8887	6.42	2014
19,171.50-	16,364.8-	76,783.00	8.41	100	1.7976	7.19	2015
19,943.20-	9,735.0-	94,609.00	27.84	127.84	1.4956	7.37	2016
10,354.80-	3,533.20	109,089.10	28.46	164.22	1.1187	10.44	2017
9,857.20	9,832.00	108,911.70	9.3	197.49	1.0755	4.50	2018
11,552.20	716.9-	105,568.70	0.41	180.23	1.354	7.46	2019
14,492.00-	11,147.2-	122,950.30	1.48	182.89	1.3508	6.21	2020
2631.3	3,697.2	51,056.44	*4.78	*85.96	1.81	14.20	المتوسط
1,217.84	1,908.4	27,849.5	**5.2	**65.35	1.238	9.75	المتوسط العام

** يشير الى المتوسط العام الهندسي.

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، سلسلة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، قطاع الاحصاء والتعداد.

- قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية مركز البحوث الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي.

- من واقع تقارير والمنشورات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط "اعداد مختلفة".



شكل رقم (1)

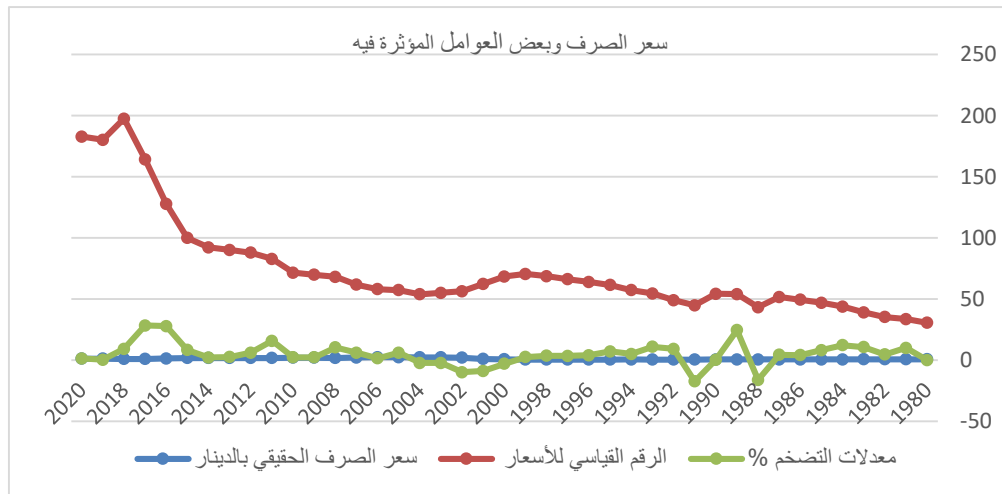


INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

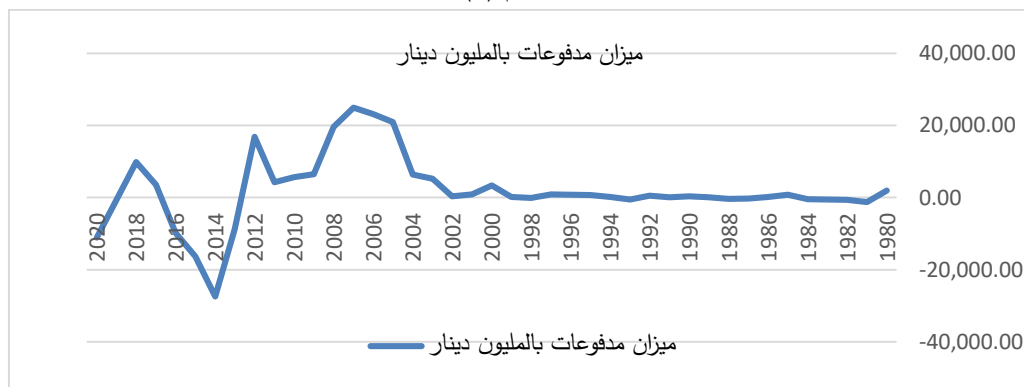
Google Scholar



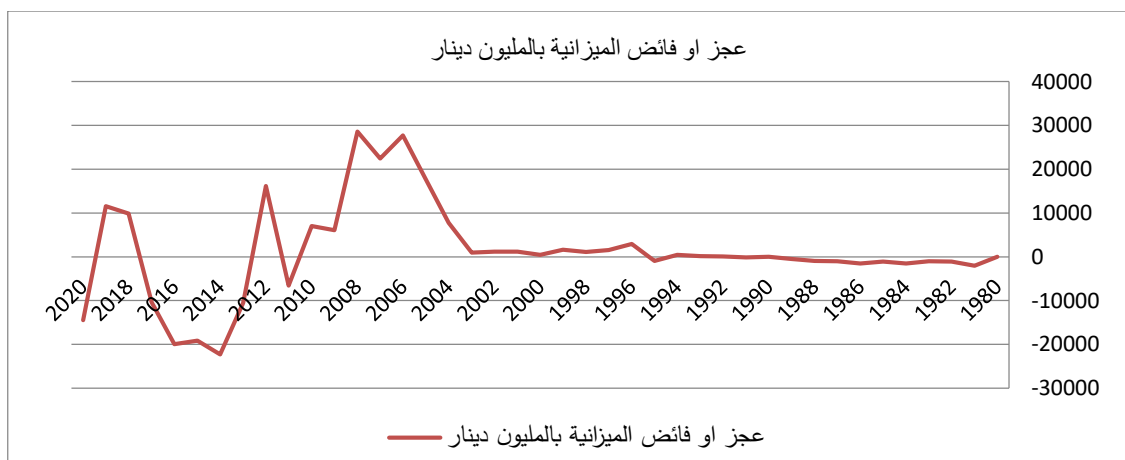
ISSN: 3078 – 2767 Online



شكل رقم (2)



شكل رقم (3)



شكل رقم (4)



ISSN: 3078 – 2767 Online

جدول (2) معادلات الاتجاه العام لسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي ومعدل التضخم وعرض النقود وميزان المدفوعات وعجز وفائض الميزانية في ليبيا خلال الفترة (1980–2020).

F	R ²	النمو السنوي	المعادلة	البيان
25.34 2	0.394	%3.1	$y = -70.198 + .036x$ $t = (5.034)^{**}$	سعر الصرف الحقيقي
66.01 8	0.629	%3.3	$y = -5306.856 + 2.690x$ $t = (8.125)^{**}$	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
.041	0.001	%-1.6	$Y = 47.296 - .020x$ $t = (-0.203)^{**}$	معدل التضخم %
94.91 1	0.709	%10.3	$Y = -5084053.732 + 2556.235x$ $t = (9.742)^{**}$	عرض النقود
5.206	0.118	%3.5	$Y = -396330.263 + 200.095 x$ $t = (2.282)^{**}$	ميزان المدفوعات
6.188	0.137	%18.9	$Y = -472817.070 + 238.439$ $t = (2.488)^{**}$	عجز او فائض الميزانية العامة

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (1) باستخدام برنامج 14 eviews.

Y: المتغير التابع، X: الزمن، R² معامل التحديد، f القيمة المحسوبة للنموذج، (**) مستوى المعنوية (0.05).

6.2. التحليل القياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980–2020):

توصيف النموذج: معدل النمو GR (متغير تابع) معبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف Ex دولار/ دينار ليبي.

6.2.1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد فترات الإبطاء:

1. اختبار ديكي فولر الموسع ADF:

يوضح الجدول رقم (3) اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، من خلال إجراء اختبار ADF يتضح ان السلسلتين مستقرتان، حيث ان القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الاصغر من (5%) أي ان المتغيرات (معدل النمو وسعر الصرف) متكاملان من الدرجة الأولى، وهذه النتيجة تتسجم مع النظرية القياسية التي تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، ومن ثم فانه يمكن التحقق من وجود تكامل مشترك بين معدل النمو وسعر الصرف.



ISSN: 3078 – 2767 Online

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر المطور.

Unit Root Test Results Table (Adf)

At Level		GR	EX
With Constant	t-Statistic	-2.0725	-1.5911
	Prob.	0.2564	0.4775
	Result	No	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1035	-1.8996
	Prob.	0.5278	0.6356
	Result	No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3018	-0.5498
	Prob.	0.1749	0.4725
	Result	No	No
At First Difference		D(GR)	D(EX)
With Constant	t-Statistic	-10.9078	-4.2222
	Prob.	0.000	0.0019
	Result	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.7700	-4.1760
	Prob.	0.000	0.0109
	Result	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-11.0416	4.2696-
	Prob.	0.000	0.0001
	Result	***	***

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (1) باستخدام برنامج 14 eviews.

*** تشير إلى رفض عدم السكون عند مستوى معنوية 1% تم استخدام البيانات الأصلية في اختبار جذر الوحدة.

2. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

بعد دراسة استقراره السلاسل الزمنية والتي تبين فيها أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة بالتالي تم استخدام نموذج ARDL لاختبار التكامل المشترك (نموذج اختبار الحدود) لاختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

3. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

يبين الجدول رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة ل-statistic-F والتي بلغت (10.34) وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والاعلى عند مستويات المعنوية، ويعني ذلك وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل النمو وسعر الصرف.

جدول (4) نتائج اختبار الحدود Bounds Test

Test Statistic		Value				
F-statistic		10.346344				
1%		5%		10%		Sample Size
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	
6.480	5.763	4.530	3.957	3.757	3.223	35
6.333	5.593	4.523	3.937	3.730	3.210	40
5.580	4.940	4.160	3.620	3.510	3.020	Asymptotic

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج 14 eviews



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

4. تقدير معلمات ومعلومات الأجل القصير:

- بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفق اختبار الحدود (Bounds Test) نقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير للنموذج، ويوضح الجدول رقم (5) العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير تبين:
1. من خلال معلومات الاجل القصير ان سعر الصرف له تأثير معنوي سالب على معدل النمو حيث انه بزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة (دولار/ دينار) سوف تؤدي الى انخفاض معدل النمو بمقدار 9.5 وهي تدل على العلاقة العكسية ما بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والأداء الاقتصادي.
 2. ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي احصائياً وهذا يعني ان تصحيح الخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويل والذي قدر بنحو -0.907 ويتم التصحيح بعد نحو 13 شهر.
 3. تشير نتائج التحليل ان معامل التحديد المعدل بلغ نحو (42%) من التغيرات في معدل النمو ترجع الى سعر الصرف كما ثبتت معنوية النموذج ككل.

جدول (5) معلومات الأجل القصير للنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR (-1) *	-0.907604	0.163019	-5.567490	0.0000
EX**	-9.580955	2.632963	3.638849	0.0008
C	1.010891	2.899612	0.348630	0.7293
D(LNEX)	0.254150	0.067192	3.782432	0.0006
D(LNEX(-1))	-0.024053	0.042163	-0.570474	0.5722
R-squared	0.455965	Mean dependent var		-0.233248
Adjusted R-squared	0.426558	S.D. dependent var		11.50159
S.E. of regression	8.709692	Akaike info criterion		7.238788
Sum squared resid	2806.773	Schwarz criterion		7.365454
Log likelihood	-141.7758	Hannan-Quinn critter.		7.284587
F-statistic	15.50517	Durbin-Watson stat		1.898852
Prob (F-statistic)	0.000013			

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج evIEWS 14

جدول (6) معامل تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.907604	0.163019	-5.567490	0.0000
D(LNEX)	0.254150	0.067192	3.782432	0.0006
D(LNEX(-1))	-0.024053	0.042163	-0.570474	0.5722

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج evIEWS 14

5. تقدير معلمات ومعلومات الأجل الطويل:

تبين من خلال معلومات الاجل الطويل ان سعر الصرف له تأثير عكسي معنوي على معدل النمو حيث انه بزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة (دولار/ دينار) سوف تؤدي الى انخفاض معدل النمو بمقدار 10.55 وان تصحيح الخطأ يحتاج الى سنة وشهر تقريباً للتصحيح.



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

جدول (7) معلومات الاجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-10.55632	2.235397	4.722345	0.0000
C	1.113801	3.181979	0.350034	0.7282

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج الاف 14 eviews

7. التقييم الإحصائي للنموذج المقدر:

1. اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي:

من اختبار بروش جودفري (BG) Breusch-Godfrey test، نلاحظ من الجدول رقم (7) أن قيمة إحصائية الاختبار (Obs-squared) المحسوبة أكبر من (5%)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائه (F) المحسوبة للنموذج المساعد أعلى من 5% وبالتالي فإن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ

جدول (8) نتائج اختبار بروش-جودفري للارتباط الذاتي

F-statistic	0.908603	Prob. F(2,35)	0.4124
Obs*R-squared	1.974300	Prob. Chi-Square (2)	0.3726

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج الاف 14 eviews

2. اختبار خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين:

تم الاعتماد على اختبار Harvey Test، نلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيمة إحصاءه (Obs*R-squared) المحسوبة قد بلغت (1.958) عند مستوى احتمال (Prob 0.3755) وهو أكبر من (5%)، كما أن مستوى الاحتمالية لإحصاء (F) للنموذج المساعد قد بلغ (0.9525) وهو أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يعني قبولنا لفرض عدم القائل بأن النموذج المقدر خالي من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (9) نتائج اختبار Harvey Test لثبات تجانس تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: Harvey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.952586	Prob. F(2,37)	0.3950
Obs*R-squared	1.958785	Prob. Chi-Square (2)	0.3755
Scaled explained SS	2.327214	Prob. Chi-Square (2)	0.3124

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج الاف 14 eviews

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم الاستعانة باختبار جارك بيرا (JB) Jarque-Bera test، يتضح من الشكل رقم (5) أن قيمة إحصاءه J-B قد بلغت (3.490) عند مستوى احتمالي Probability 0.174 وهو أكبر من (5%)، نقبل فرض عدم القائل بأن أخطاء النموذج القياسي تتوزع توزيع طبيعي، كما يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل البياني لتوزيع بواقي الانحدار وقيمة معاملي الالتواء ولتقرطح.



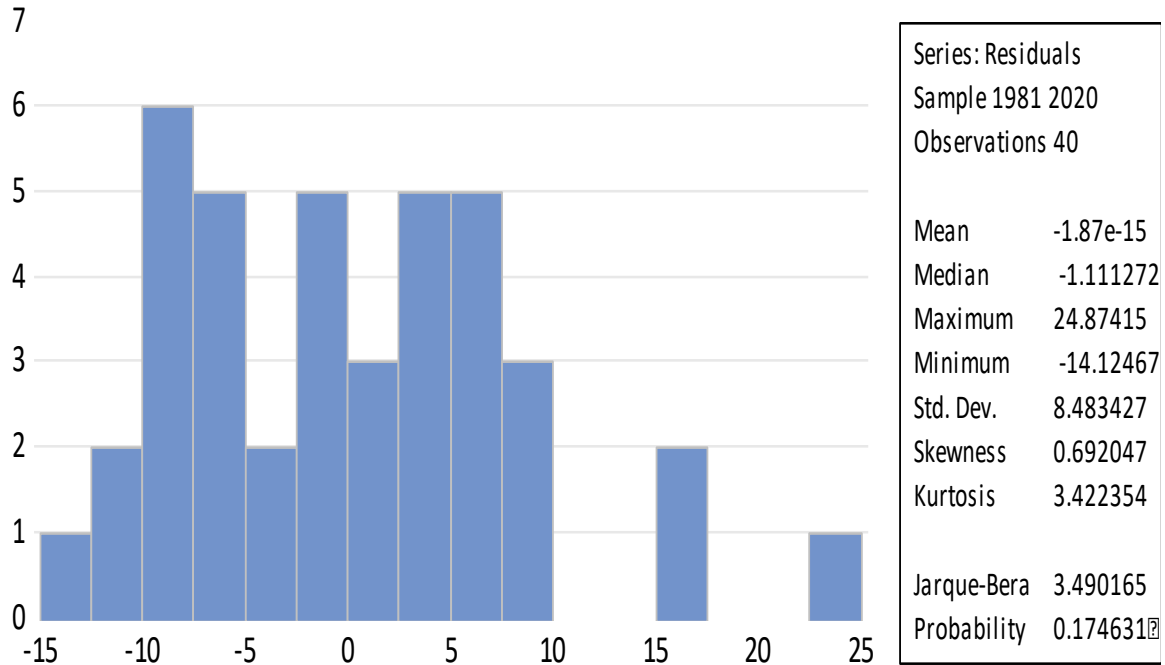
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

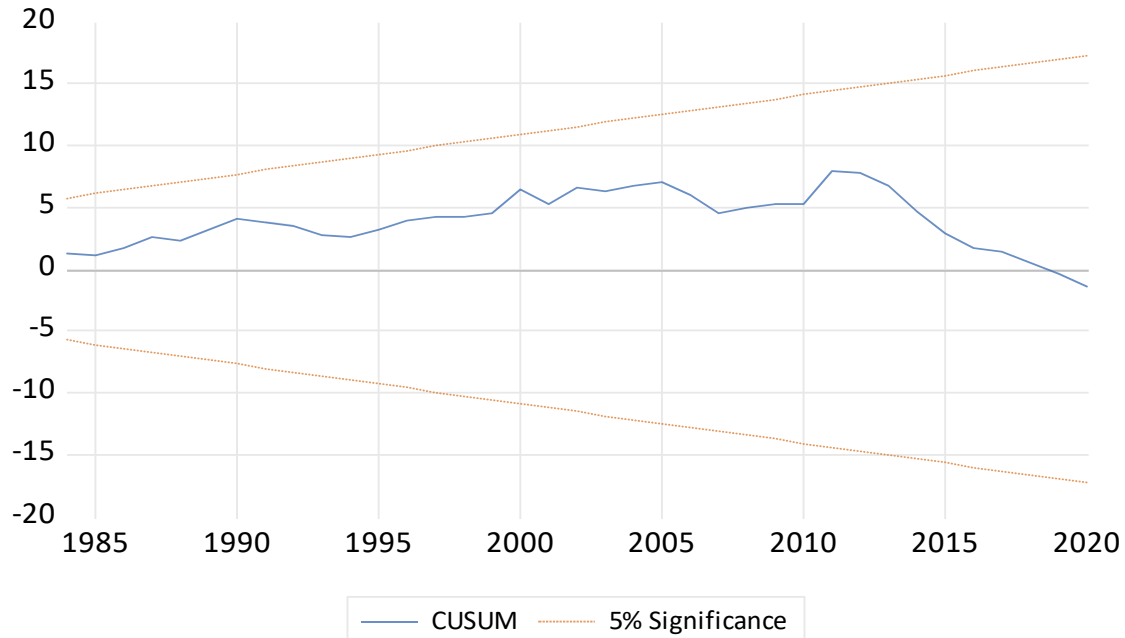


الشكل (5) نتائج اختبار جارك-بيرا للتوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي

4. اختبار ثبات النموذج (الاستقرارية الهيكلية لمعاملات نموذج الدراسة) (CUSUM-CUSUM SQ):

للتأكد من ثبات النموذج تم اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر ARDL-CUECM بعد تأكدنا من أن النموذج المقدر لا يعاني من أي من المشاكل القياسية المرتبطة بحد الخطأ، وعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة بالنموذج، وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of squares)، ويُعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان مدى استقراره المعلمات المقدرة وخلوها من أي تغيرات هيكلية. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبار (cusum) و (cusum of square) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

من الشكل رقم (3-5) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) قد وقعت داخل حدود الثقة وهذا يعني أن النموذج مستقر عند حدود الثقة (5%) وهو عبارة عن خط وسطي بقي داخل حدود المنطقة الحرجة وبالتالي يمكننا استنتاج أن النموذج المقدر يتسم بالاستمرارية الهيكلية.



شكل (6) يوضح المجموع التراكمي للبواقي المعادة

8. الخلاصة:

1. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، من خلال إجراء اختبار (ديكي فولر) الموسع ADF ان السلسلتين مستقرتان وذلك من خلال تطبيق الفروق من الدرجة الأولى وأن المتغيرات محل الدراسة متكاملتان من الدرجة الأولى وهذه النتيجة تتسجم مع النظرية القياسية التي تقترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.
2. أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (bounds test) وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين معدل النمو وسعر الصرف ومن نتائج تقدير العلاقة في الاجل القصير بين معدل النمو وسعر الصرف تبين أن هناك علاقة معنوية سالبة بين معدل النمو وسعر الصرف حيث ان زيادة سعر الصرف سوف يؤدي الى انخفاض معدل النمو وهي تدل على العلاقة العكسية ما بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والأداء الاقتصادي.
3. تبين من خلال معلومات الاجل الطويل ان سعر الصرف له تأثير عكسي معنوي على معدل النمو حيث انه زيادة سعر الصرف تؤدي الى انخفاض معدل النمو.

9. التوصيات:

1. إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وفقاً لمبدأ الميزة النسبية الذي قد يكون حلاً لمشكلة التركيز القطاعي وعاملاً مساعداً في تنويع الصادرات والحد من الاعتماد على الصادرات النفطية.
2. العمل على اتباع سياسة مبدأ إحلال الواردات بأكبر قدر ممكن، ودعم تنوع القطاع الصناعي والانتاجي المحلي.



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

3. العمل على الحد من السوق الموازي لأسعار الصرف وتحويل الاموال عن طريق السوق الرسمي لدفع عجلة لتحقيق نوازن في ميزان المدفوعات.
4. إن التغيير في عرض النقود والاعتماد على قناة سعر الصرف سوف يؤثر على الاقتصاد الليبي بعد سنة وشهر لذلك على صانع القرار وضع ذلك بعين الاعتبار.

المراجع:

- المتخطري، مجدي رمضان بوسيف، وعبد العالي، محمد مصطفى، وعبد الجواد، عبد الجواد. (2025). مقارنة فعالية نموذج LSTM وتحليل الاتجاه في التنبؤ بأسعار الذهب بالدولار الأمريكي: دراسة تحليلية للفترة من 2010 إلى 2024 *Sozusa Journal* 2(1) 94-112 of Science and Technology <https://doi.org/10.66358/sozusa.v2i1.006>
- الجدير، م. خ. (2019). تقييم العوامل المؤثرة على سعر الصرف: دراسة تطبيقية على مصرف ليبيا المركزي. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة طرابلس*.
- الجروشي، ع. ع.، والأخطل، ع. م. (2023). أثر تخفيض قيمة الدينار الليبي على الصادرات والواردات. *مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)*، (27)، 59-78. <https://doi.org/10.65540/jar.v27i.487>
- الشلحاني، س. ع. (2024). قياس أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي الليبي. *مجلة الجامعي*، (38)، 12-43.
- باب الله، إ. أ. (2023). أثر القروض المصرفية الممنوحة في النمو الاقتصادي الليبي. *مجلة جامعة فزان العلمية*، 2(1)، 16. <https://doi.org/10.64500/.v2i1.452>
- ساسبي، س. ع.، ومسعود، ي. ي. (2017). أثر تذبذب قيمة العملة على الميزان التجاري: دراسة مقارنة بين السوق الرسمي والسوق السوداء. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (10)، 23. <https://doi.org/10.59743/epj.vi10.136>
- عقاب، ب. ب. إ. (2023). التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات في ليبيا. *مجلة القرطاس*، 2(21)، 60.